

كارايان: تشكيل هيئة معنية بتنمية التبادل التجاري لتكون الخطوة الأولى للتعاون الاقتصادي الأوسع

خميس يدعو رجال الأعمال والشركات الأرمينية للمشاركة في إعادة الإعمار

رئيس الوفد الأرميني يرسم الطريق لرجال أعمال سورية للوصول إلى «أوراسيا»

خطوات عملية لتسهيل وتسبب دخول البضائع السورية والأرمينية لأسواق البلدين. وأشار إلى وجود منطقة تبادل تجاري أرميني بالقرب من الحدود الإيرانية ويمكن للمستثمرين السوريين الوصول عبرها إلى منطقة التجارة الأوراسية والسعي إلى إنشاء لجنة متابعة التعاون والقرارات والاتفاقيات المتخذة.

ودعا أعضاء غرفة تجارة دمشق إلى تأمين خطط شحن جوي لتسهيل نقل البضائع وتأمين الفيزا لرجال الأعمال السوريين وتنسيق الأعمال وتوقيع اتفاقية لحماية الاستثمارات ومنع الأزدواج الضريبي وتأسيس مجلس رجال الأعمال السوري الأرميني لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية والاستثمارية. علماً أن هناك اتفاقيات تجارية بين البلدين منذ ١٩٩٢/٣/٣٠ تنص على تسهيل وتنمية المبادلات التجارية ومنح إجازات استيراد وتصدير للبضائع مباشرة من أراضي أحد البلدين إلى الآخر ومعاملة البوالة الأكثر عناية بالرسوم الجمركية والضرائب والأعباء المتعلقة بالاستيراد والتصدير وعدم السماح بعودة البضائع المستوردة من أحد البلدين من البلد الآخر من دون موافقة مسبقة من السلطات المختصة.

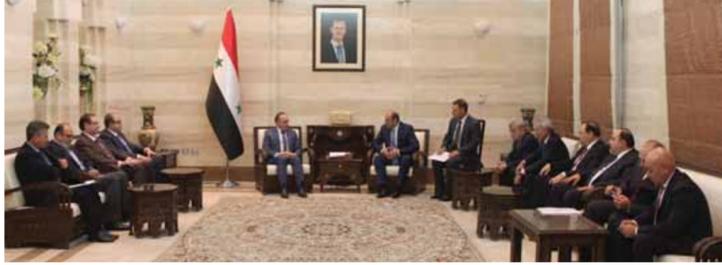
الوطن

بين رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع أن تبادل الزيارات للوفود التجارية وتفعيل دور الملاحق التجارية في سفارتي سورية وجمهورية أرمينيا من أهم الموضوعات المتعلقة في تفعيل العلاقات التجارية والاقتصادية بين سورية وأرمينيا.

جاء ذلك خلال زيارة الوفد الاقتصادي الأرميني أمس برئاسة وزير التنمية الاقتصادية والاستثمارات سوريين كارايان وسفير المبعوث الخاصة في وزارة خارجية أرمينيا ليفون سركيسيان والوفد المرافق إلى غرفة تجارة دمشق، منوها بضرورة السعي إلى تسهيل وتبسيط زيارة المواطنين في اتجاهات الأسواق في كلا البلدين.

ولفت القلاع إلى إمكانية خلق بوابة عبور عبر أرمينيا للمنتجات السورية باتجاه آسيا أو دول جنوب روسيا الاتحادية وخلق قناة لتصريف المنتجات الأرمينية عبر سورية إلى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بعد تفعيل للجان المشتركة بين سورية وأرمينيا.

مشيراً إلى أن الضرورة الأهم في تفعيل



إضافة إلى الناحية القانونية للاستثمار في سورية والمزايا التي يمكن للمستثمر الأرميني الحصول عليها حيث يحق له أن «يستورد كل احتياجاته دون التقيد بأحكام منع وحصر الاستيراد إضافة إلى إعفائها من الرسوم الجمركية». وبيّن مزايا الحسم الضريبي والضمانات التي يمكن للمستثمر الاستفادة منها كالمساح له بالتملك واستئجار الأراضي والعقارات وإدخال آلياته الخاصة بالمشروع وإخراجها ومنح تراخيص عمل له وعاملته طوال فترة تنفيذ المشروع لافتة إلى زيادة حركة الاستثمار التي تشهدتها سورية مؤخراً حيث أصبح هناك ٥٣ مشروعاً استثمارياً منذ بداية عام ٢٠١٧.

من جانبه أوضح الوزير كارايان أن الهدف من الزيارة تنمية العلاقات الاقتصادية وتقديم تسهيلات لدخول البضائع السورية إلى المنطقة الأوروآسيوية والبضائع التي تستوردها سورية عبر أرمينيا وتقديم التسهيلات لوصول البضائع الأرمينية إلى سورية والمنتجات السورية إلى أرمينيا وتشجيع العمل بالمناطق الحرة بين البلدين وأن يكون التعامل الاقتصادي والتجاري وفي المشاريع المشتركة بينهما بالليرة السورية. وأشار إلى ضرورة بناء رؤية واضحة للمشاركة الأرمينية في مرحلة إعادة الإعمار في مجال البنى التحتية وشق الطرقات وإنشاء الأبنية وإنتاج

استعرض رئيس مجلس الوزراء خميس مع وزير التنمية الاقتصادية والاستثمارات في جمهورية أرمينيا سوريين كارايان والوفد المرافق له أفقاً لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والسياحي بين سورية وأرمينيا ووضع أسس متينة لهذا التعاون خلال المرحلة المقبلة، مبيّناً ضرورة وضع رؤية مشتركة للتشريعات التي تخدم تطوير العمل بين البلدين ودراسة التسهيلات الجمركية إلى أبعد مدى وأهمية استمرار عمل اللجنة المشتركة السورية- الأرمينية ووضع المشاريع المحددة بالخريطة الاستثمارية في سورية أمام الوفد الأرميني.

وحسب بيان صحفي لمجلس الوزراء (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد أشار خميس إلى أن العلاقة التاريخية والصداقة المشتركة بين البلدين على المستوى الرسمي والشعبي يجب أن تشكل أساساً لتوسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري موضحاً أن الحكومة تعمل وفق اتجاهين الأول إعادة العملية الإنتاجية والثاني تعزيز التعاون مع الدول الصديقة داعياً رجال الأعمال والشركات الأرمينية للمشاركة في مرحلة إعادة الإعمار.

تزوير السيارات.. ٢٠٠ سيارة كشفها النقل ٥٠٠ سيارة في قبضة الجمارك

عبد الهادي شباط

كشف مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن وجود قضايا تزوير وتهريب عدد من السيارات منها من يحمل لوحات لمدينة دمشق، موضحاً أن عدد هذه السيارات يزيد على ٥٠٠ سيارة مختلفة الأنواع منها شاحنات وسيارات سياحية.. وغيرها، معظمها يعود لسنوات سابقة، وأن هذا الملف أحيل للجمارك عن طريق كتاب رسمي من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش يتضمن تفصيلات عن تزوير كل سيارة ولطبيعة المخالفة والتحقيقات ونتائجها والإجراءات اللازم اتخاذها.

وحول طبيعة التزوير بين المسؤول الجمركي أن أصحاب المخالفات عمدوا لمسح الأرقام الممنوعة على هيكل ومحرك بعض السيارات ودمج أرقام جديدة تعود لمركبات تم اتلافها بسبب حوادث أدت إلى تلفها، في حين تكون السيارة الجديدة التي تم نقل الأرقام إليها ذات مصدر مجهول أما مسروقة أو مدخلة إلى البلد بطريقة غير شرعية، مشيراً إلى أن الموضوع مجال للقضاء ويتابع من خلاله، في حين سمح تقرير هيئة الرقابة والتفتيش والقضاء بتسوية بعض هذه السيارات عبر تسديد قيمة السيارة من قبل المالك الأخير للسيارة في حال ثبت حسن نية، في حين يتم ملاحقة أصحاب السيارات الذين ثبت تورطهم في التزوير من قبل الأمن الجنائي، كما قامت وزارة النقل بوضع إشارات بمنع التصرف لبعض السيارات التي لم تتم تسوية وضعها.

كما كشف المسؤول الجمركي لـ«الوطن» أن إدارة الجمارك تحتجز عدداً من هذه السيارات التي تحمل أرقاماً مزورة على هيكلها، بانتظار تنفيذ القرارات القضائية الخاصة بها.

وفي متابعة لـ«الوطن» مع وزارة النقل بين مدير النقل الطرقي في الوزارة محمود أسعد أن عدد السيارات المزورة والتي تم اكتشافها خلال سنوات الأزمات جراء عمليات الجرد والمطابقة لكل أضرار المركبات في مختلف المحافظات يزيد على ٣٠٠ سيارة مزورة، معظمها يعود للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، وأن السبب وراء ذلك يعود لحالة الظروف الأمنية خلال هذه السنوات وخاصة خروج العابرين عن الخدمة مما سمح بدخول عدد من السيارات بطرق غير شرعية، مؤكداً أن هذه الظاهرة تراجعت وتم الحد منها بفعل، تأمين أجهزة فحص للمركبات حديثة، إضافة للتعليمات التي أصدرتها وزارة النقل حول المطابقة أي أضرار قبل تسجيلها والتأكد من سلامة وصحة كافة الأوراق والوثائق التي تعود للمركبة وإجراء الفحص الفني للمركبة كل ذلك قبل عملية تسجيل هذه المركبة، كما بين أن كل الحالات التي تم رصد حول تزوير المركبات تم تنظيفها وإحالتها للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وبين المدير أن وزارة النقل تعمل على متابعة تسجيل المركبات بدقة واتخاذ كل الإجراءات التي تؤمن دقة تسجيلها والحيلولة دون ترمير أي حالة للتزوير أو التلاعب.

إلى أين يأخذ المركزي الدولار؟!

قرارات جديدة تأخذ بالدولار إلى حدود ٤٨٠ ل.س

المركزي يمنع التصريف للشخص أكثر من مرة واحدة شهرياً

«مداه»: المركزي أعطى إشارات واضحة للسوق بعدم استعجاله هبوط سعر الصرف على المدى القصير

والسياسي والاقتصادي في البلاد، زيادة إنتاج الغاز والنفط واستقرار الطاقة الكهربائية الأمر الذي ينعكس على تحسن الإنتاج المحلي وحجم الصادرات، غياب عمليات المضاربة، واستمرار تدفق الحوالات من الخارج.

أما بالنسبة إلى السوق الرسمية وحسب التقرير الاقتصادي الأخير لمركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداه» فإن هذا الاستقرار يعود بصورة رئيسية إلى الإجراءات التي اتخذها مصرف سورية المركزي لضبط إيقاع هبوط سعر صرف الليرة في السوق الموازية ومنها (الضوابط المتعلقة بعمليات بيع وشراء القطع الأجنبي من المصارف وشركات الصرافة، والتعليمات الخاصة بضوابط استلام الأوراق النقدية الأجنبية والتتدّد فيها، تصريحات الحاكم بأن المهمة الرئيسية للمصرف المركزي هي تمويل الأنشطة الإنتاجية وليس شراء القطع الأجنبي.. إلخ) كل ذلك أدى إلى تراجع عمليات بيع القطع الأجنبي في السوق الموازية وخاصة بعد إعطاء المركزي إشارات واضحة للسوق بعدم استعجاله هبوط سعر الصرف على المدى القصير.

إضافة إلى اللحن المحفوظ الذي يشهده سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في الأسواق المالية العالمية، في حين بقيت العوامل الإيجابية التي تدعم سعر صرف الليرة السورية كما هي ومنها أجواء التفاؤل المرتبطة بتحسّن المناخ الأمني



٥٠٠ دولار وما دون يسلم مباشرة وما يزيد على ذلك بعد ٣ أشهر

الوطن

شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة السورية حالة من الاستقرار النسبي في السوق الموازية «السوواء» خلال تعاملات، ليتم تداوله عند مستوى الـ٤٨٠ - ٤٩٣ ليرة سورية.

وحسب التقرير الاقتصادي الأخير لمركز دمشق للأبحاث والدراسات «مداه» فإن هذا الاستقرار يعود بصورة رئيسية إلى الإجراءات التي اتخذها مصرف سورية المركزي لضبط إيقاع هبوط سعر صرف الليرة في السوق الموازية ومنها (الضوابط المتعلقة بعمليات بيع وشراء القطع الأجنبي من المصارف وشركات الصرافة، والتعليمات الخاصة بضوابط استلام الأوراق النقدية الأجنبية والتتدّد فيها، تصريحات الحاكم بأن المهمة الرئيسية للمصرف المركزي هي تمويل الأنشطة الإنتاجية وليس شراء القطع الأجنبي.. إلخ) كل ذلك أدى إلى تراجع عمليات بيع القطع الأجنبي في السوق الموازية وخاصة بعد إعطاء المركزي إشارات واضحة للسوق بعدم استعجاله هبوط سعر الصرف على المدى القصير.

إضافة إلى اللحن المحفوظ الذي يشهده سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية في الأسواق المالية العالمية، في حين بقيت العوامل الإيجابية التي تدعم سعر صرف الليرة السورية كما هي ومنها أجواء التفاؤل المرتبطة بتحسّن المناخ الأمني

رقم ٢٠١٧/١٠/١٠٤٣. تاريخ ٢٠١٧/٧/١٨ فيما يخص الحوالات للأغراض التجارية شريطة تقديم المسقّد من الحوالة وثائق الحوالة التجارية وتعبئة مكتوباً وموقعاً من قبله بأنها واردة لأغراض تجارية وأنه يتحمل مسؤولية عدم صحة البيانات والوثائق المقدمة من قبله، وفي حال رغبة التعامل باستلام حوالاته التجارية بالليرة السورية تسري عليه الأحكام اعلاه على أي قيمة حوالة تتجاوز الـ٥٠٠ دولار أمريكي.

وبين القرار أنه لا تنطبق مدة ثلاثة أشهر على عمليات التصريف التي جرت قبل سريان هذا القرار وتبقى مدة الودائع المجددة لمدة شهر في القرار السابق قبل التعديل الحالي كما كانت بانتظار تصفيته.

نظراً لأهمية قيم المبالغ التي تم تصريفها وقبدها والحسابات الوسيطة المشار إليها في المادة (٣٤) أعلاه، والنزق القرار المصروف بوضع الضوابط اللازمة والكافية لإدارتها ومتابعتها واستحقاقها في الغاية المفتوحة لأجلها وصرف مستحققاتها في مواعيدها، والتحقق من الوثائق الخاصة بكل حوالة عملية والمستفيد منها لمنع الأزدواجيات في عمليات تسليم تلك المبالغ ومتابعة جميع المخاطر التشغيلية المرتبطة بها، على أن يبدأ التنفيذ ويعمل به من تاريخ ٢٠١٧/١٠/٣٠.

محمد راكان مصطفى

أصدرت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي قراراً يمنع مبعاً باتاً التصريف للشخص الواحد (سواء أكان حوالة أو نقداً) لأكثر من مرة واحدة فقط شهرياً على مستوى فروع المصرف الواحد أو قطاع المصارف والصرافة مهما كانت قيمة العملية.

وأوضح القرار أنه بالنسبة لأي حوالة ترد بقيمة تساوي أو تقل عن ٥٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها تقوم شركات الصرافة بتسليم قيمتها بالليرات السورية مباشرة للمستفيد بسعر شراء عملاء تسليم الحوالات الواردة في نشرة أسعار المصارف والصرافة، ثم تقوم ببيعها إلى أي مصرف عامل (مسموح له التعامل بالقطع الأجنبي) لقاء قيامه بتسليمها القيمة المقابلة بالليرات السورية نقداً أو (بنكnotes) أو في حساباتها بسعر نشرة المصارف والصرافة.

ومنع القرار أن يتم تجزئة أي حوالة التصريف حيث يجب تطبيق المادة ٣ من هذا القرار على أي حوالة تزيد على ٥٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها. وبالنسبة لأي عملية شراء نقداً بقيمة تساوي أو تقل عن ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها تقوم شركات ومكاتب الصرافة بتسليم قيمتها بالليرات السورية مباشرة للبايع بسعر شراء عملاء تسليم الحوالات الواردة في نشرة أسعار المصارف والصرافة، ثم تقوم ببيعها إلى أي مصرف عامل (مسموح له التعامل بالقطع الأجنبي) لقاء قيامه بتسليمها القيمة المقابلة بالليرات السورية نقداً أو في حساباتها بسعر نشرة المصارف والصرافة.

وأوضح القرار أن أي عملية تصريف بنكnotes تزيد على ١٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها يطلب من الشركات والمكاتب توجيه العقدين بها إلى المصارف لتصريفها وفق أحكام القرار ١٣٨٥ تاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٨.

وحضّ القرار سقف التصريف المباشر لأي حوالة ترد إلى القيمة التي لا تزيد على ٥٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها وفق أحكام المادة رقم ٤ من القرار رقم ١٢٩٥ ل.١٠/١٢/٢٠١٧.

وعدل القرار أحكام المادة رقم (٥) من القرار ١٢٩٥ ل.١٠/١٢/٢٠١٧ بما يلزم المصرف بالتصرف بمبلغ الليرات السورية المعادلة لقيمة الحوالة التي تزيد على ٥٠٠ دولار أمريكي أو ما يعادلها بحيث يتم تحويل المبلغ بالليرات السورية إلى حساب وديعة للمستفيد لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، ويتم تسليم المبلغ بالليرات السورية شريطة مرور ثلاثة أشهر على قبدها في حساب وسيط (استحقاقات المستفيدين من حوالات شخصية

ماذا بعد اتفاق التموين والمتمة؟!

علي محمود سليمان

وتقدير الجميع بالأسعار. حيث بلغت كمية مادة المنة الموزعة في الأسواق بحفاة المحافظات استناداً على الفواتير المقدمة للوزارة من قبل إحدى الشركات فقط حتى يوم أمس نحو ٥٥ طناً، على أن تقوم باقي الشركات بتقديم جداول مرفقة بالكميات والموزعين. وأشار شعب إلى أن الوزارة مستعدة لاستقبال شكاوى الأخوة المواطنين في حال عدم توفر مادة المنة في الأسواق أو عدم الالتزام بالأسعار المحددة من قبل الوزارة علماً أن مادة المنة متوفرة في فروع السورية للتجارة وبأسعار المحددة، لافتاً إلى بدء الحصول على الموافقات والاعتماد المالي من رئاسة مجلس الوزراء، لاستيراد ١٥ ألف طن من مادة المنة لصالح المؤسسة السورية للتجارة. إلا أن الملاحظ من خلال جولة لـ«الوطن» على العديد من الأسواق في دمشق وريفها، انخفاض كميات التوزيع من مادة المنة، حتى أنها أصبحت شبه مفقودة في بعض الأسواق.

ولدى سؤال «الوطن» عدداً من التجار عن سبب غياب المادة أفادوا بأن الكميات التي يستلمونها يومياً لا تتعدى طرداً واحداً (٢٤ طناً) وهي كمية قليلة قياساً بالقرات السابقة علماً بأنها وإن توافرت فتنقص الأسعار القديمة قبل التعديل حتى أن بعض الأصناف تباع بسعر أعلى، وفي بعض الأسواق في مدينة حماة، فإن اختفاء بعض الأصناف التي اعتادها المواطنون جعلهم يدخلون في مزادات لتأمين المادة وهناك من يعرض ألف ليرة للحصول على عبلة واحدة من نوع محدد، لتبدأ ملامح سوق سوواء جديدة تفرغ أبوابها لرواد المنة، في حين بدأ آخرون يعاقدون على أصناف جديدة بسعر منخفض، وهذا يعني بعيداً عن اهتمام التموين على ما يبدو، رغم أن القضية مرتبطة بمادة ليست ذات أولوية، في العديد من المناطق، إلا أن الاحتكار هو من يرفع من شأن الاهتمام فيها.

مدير الأقطان: السماح باستيراد الأقطان قرار «احتراري»

الوطن

أعلنت المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان عن استعدادها لاستلام الأقطان المحلوجة وبدور القطن من المناطق الشرقية وتسليم الأقطان إلى محالج المؤسسة في محافظتي حلب وحماة والبيدرن إلى المؤسسة أو شركات الزيوت.

وأوضح مدير عام المؤسسة زاهر عتال في تصريح له أن هذا الإجراء الذي اتخذته المؤسسة يأتي في إطار تأمين حاجة شرطات الغزل والخياط في القطاعين العام والخاص مع عدم استلام محالج المؤسسة سوى كمية ١٦٠ طناً من الأقطان المحلوجة الواردة من محافظتي حلب وحماة على الرغم من مضي نحو شهرين على موسم جني الأقطان. وبين مدير المؤسسة أنه تم السماح للقطاع الخاص بتوريد الأقطان المحلوجة من المحافظات الشرقية الرقة والحسكة

الناتجة عن حلج الأقطان المحلوجة على المحالج الخاصة التي انتشرت بكثرة في المحافظات المذكورتين نتيجة الظروف الراهنة في تلك المناطق، موضحاً أنه سيتم منح الصناعيين المرخصين وفاقية يتم من خلالها تسهيل مرور الأقطان المحلوجة على أن ترد إلى محالج تشرين بحلب أولاً ليتم تصفيته وإعادة كبسها مقابل بدل تقدي يتفق عليه يغطي التكاليف المذكورة ويحقق عائداً اقتصادياً.

وأوضح أن قرار وزارة الاقتصاد بالسماح باستيراد الأقطان المحلوجة هو إجراء احترازي في حال عدم استلام الكميات الكافية لسد الحاجة السنوية من الأقطان المحلوجة لشركات الغزل في سورية، مبيّناً أن عملية الاستيراد ستتم بإشراف مؤسسة حلج الأقطان وأن هذا الطلب جاء بناء على طلب القطاع الخاص بعد عودة الكهرباء إلى مدينة حلب ما أدى إلى عودة إقلاع آلاف المنشآت الصناعية جزء كبير منها يعمل في مجال الغزل والنسيج والصناعات المرتبطة بها.